S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/685
4 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣ من القرار ١١١١ (١٩٩٧)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ٣ من القرار ١١١١ (١٩٩٧)، المؤرخ ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧، الذي طلب المجلس فيها إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس بعد ٩٠ يوما من تاريخ بدء سريان الفقرة ١ من القرار ١١١١ التي بموجبها مدد المجلس فترة سريان أحكام القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لمدة ١٨٠ يوما أخرى. ويوفر التقرير معلومات عن توزيع الإمدادات الإنسانية في جميع أنحاء العراق، بما في ذلك تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات في المحافظات الشمالية الثلاث وهي محافظات دهوك وأربيل والسليمانية. وبالنظر إلى أنه لم تصل إلى العراق حتى الآن سلع إنسانية في إطار المرحلة الثانية من تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) فإنني أتوقع أن أقدم تقريرا عن تنفيذ المرحلة الثانية قبل نهاية فترة الـ ١٨٠ يوما الجارية.

٢ - وفي ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧، مددت مذكرة التفاهم لفترة ستة أشهر أخرى وذلك من خلال تبادل للخطابات بين الأمم المتحدة وحكومة العراق، وفي ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧ بدأ موظفو الأمم المتحدة عملية تشاور مكثفة مع النظراء المحليين في المحافظات الشمالية الثلاث وذلك لتوجيه عملية إعداد المدخلات لخطة التوزيع الجديدة. وقد قدمت الخطة المقترحة للمحافظات الثلاث إلى حكومة العراق في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧، كما قدمت المرفقات في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٧. وفي ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٧ قدمت حكومة العراق إليّ خطة التوزيع التي وضعتها للبلد بكامله وبناء على القضايا التي أثارتها الأمم المتحدة، قدمت حكومة العراق إليّ في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٧ الخطة المنقحة ووافقت عليها اليوم نفسه. وكانت الحكومة قد قدمت لي من قبل تأكيدات بأنها ستقوم بتلبية حاجات الجماعات الضعيفة التي لم تلب في وسط العراق وجنوبه خارج إطار القرار ٩٨٦ (١٩٩٥).

٣ - وقد استكمل السيد ستافان دي ميستورا بنجاح مهمته كمنسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، في نهاية آب/أغسطس ١٩٩٧. وعينت السيد دينيس هاليداي كمنسق جديد للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق ابتداء من ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وقد واصل كبار موظفي الأمانة تقديم معلومات إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠. كما أن اللجنة تتلقى من أمانتها تقارير أسبوعية. وفضلا عن ذلك، فمنذ حزيران/يونيه الماضي وإدارة الشؤون الإنسانية تتيح للجنة كل أسبوعين تقريرا شاملا عن الأنشطة المضطلع بها في العراق فيما يتصل بتنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥).

ثانيا - بيع النفط والمنتجات النفطية

٤ - استؤنف بيع النفط في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٧ وذلك بعد أن قدمت المؤسسة الحكومية العراقية لتسويق النفط، في آب/أغسطس، آليات التسعير المتعلقة بتحميل النفط العراقي الخام وموافقة لجنة مجلس الأمن عليها. وقد واصل المشرفون تقديم المشورة إلى اللجنة بشأن آليات التسعير، واعتماد العقود وتعديلها، وتحقيق هدف الحصول على عائد مقداره ١,٠٧ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال ٩٠ يوما (يشمل رسوم خط الأنابيب)، والمسائل الأخرى المتعلقة بالواردات ورصد كل عملية من عمليات تصدير النفط الذي مصدره العراق وفقا للقرارين ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧).

٥ - وفي ٣١ آب/أغسطس استعرض المشرفون، واعتمدوا، عقودا عددها الإجمالي ٢٤ عقدا وتتعلق بمشترين من ١٤ بلدا. وكميات النفط الإجمالية التي اعتمدت للتصدير بموجب تلك العقود تناظر حوالي ١٠٧,٩ مليون برميل لفترة ١٨٠ يوما. وفي فترة الـ ٩٠ يوما الأولى، جرت عمليات تحميل عددها ٢٤ عملية بما يعادل كمية إجمالية قدرها ٢٨,٨ مليون برميل، وبلغت القيمة التقديرية لتلك الكمية ٤٥٦,٢ مليون دولار. وقد تمت عمليات التحميل الأولى في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٧ في سيحان في تركيا. وكانت نسبة عمليات التحميل التي تمت في سيحان حوالي ٦٢ في المائة. ونتيجة للتأخر في استئناف بيع النفط فإنه يبدو أن إجمالي العائد الناتج في فترة الـ ٩٠ يوما الأولى سيقل بمقدار ٥٠٠ مليون دولار تقريبا عن العائد المستهدف لفترة الـ ٩٠ يوما وهو ١,٠٧ بليون دولار (يشمل رسوم خط الأنابيب) إذا لم تتغير الأسعار الحالية.

٦ - ومن أجل تحقيق هدف الوصول بالعائد إلى بليون دولار في فترة الـ ٩٠ يوما الأولى خلال فترة قصيرة فإن المؤسسة الحكومية العراقية لتسويق النفط قد اعتمدت جدولا زمنيا مضغوطا لعمليات التحميل. وقد عمل المراقبون والمفتشون المستقلون (سايبولت) على نحو وثيق لضمان مراقبة منشآت النفط ذات الصلة، وكذلك عمليات التحميل. وقد لقي المراقبون والمفتشون المستقلون تعاونا كاملا من السلطات العراقية والسلطات التركية. واستنادا إلى التقييم الذي وضعه المراقبون والمفتشون المستقلون (سايبولت) فإن العراق لا يزال قادرا على تصدير كميات كافية من النفط لتلبية هدف الوصول بالعائد إلى بليون دولار كل ٩٠ يوما.

ثالثا - شراء الإمدادات الإنسانية والتأكد من وصولها

٧ - في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٧ بلغ العدد الإجمالي لطلبات تصدير الإمدادات الإنسانية إلى العراق بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) التي قدمت إلى لجنة مجلس الأمن ما مقداره ٧٨٦ طلبا وتمت الموافقة على ٦٧٢ طلبا، وأرجئ النظر في ٨٣ طلبا، وأوقف ٢٠ طلبا، وهناك ١١ طلبا قيد الانتظار بموجب إجراء "عدم الاعتراض" أو هي رهن التوضيح. وكما ذكرت في تقريري الأخير المتعلق بتنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) (S/1997/419) فإن لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) قد اعتمدت عددا من التدابير التي

ترمي إلى تيسير تجهيز العقود للموافقة عليها. وهذه المسائل يغطيها تقرير تلك اللجنة المؤرخ في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٧ (S/1997/672).

٨ - والمفتشون المستقلون التابعون للأمم المتحدة (هيئة اللويدز) يواصلون التصديق على وصول السلع الإنسانية إلى العراق عند نقاط الدخول في زاخو وطربيل وأم قصر. وأولئك المفتشون يلقون في قيامهم بوظائفهم تعاونا كاملا من جانب السلطات العراقية. وفي ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧ قدمت حكومة العراق طلبا بإضافة نقطة دخول رابعة عند حدود العراق والجمهورية العربية السورية لاستيراد السلع بموجب قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). واستجابة لذلك الطلب فإنني أذنت بإرسال بعثة تقنية الى العراق وذلك من أجل إجراء مسح في الموقع لنقطة الدخول الجديدة المقترحة. وعملا بالفقرة ٢٦ من مذكرة التفاهم الموقعة بين الأمم المتحدة وحكومة العراق بشأن تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) (انظر S/1996/356) واستنادا الى نتائج وتوصيات خبراء البعثة التقنية فإنني قد وافقت، في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، على تحديد نقطة الوليد عند الحدود (في مواجهة التنف في الجمهورية العربية السورية) كنقطة دخول جديدة. ويجري في الوقت الحالي القيام بالتحضيرات اللازمة لوزع ١٠ مفتشين مستقلين للتصديق على وصول الإمدادات الإنسانية عند نقطة الدخول الجديدة.

رابعا - حساب العراق التابع الأمم المتحدة

٩ - أذن مجلس الأمن لحكومة العراق، بقراره ١١١١ (١٩٩٧)، بتصدير نفط ومنتجات نفطية لفترة ١٨٠ يوما أخرى ابتداء من ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧. غير أن مبيعات النفط لم تبدأ إلا في ٨ آب/اغسطس ١٩٩٧. وفي الفترة من ١١ الى ٣١ آب/اغسطس ١٩٩٧ اعتمد بنك باريس الوطني ٣١ خطاب اعتماد وذلك وفقا للقرار ١١١١ (١٩٩٧). ومن المتوقع أن تبلغ عائدات مبيعات النفط هذه حوالي ٥٧٤ مليون دولار. ونظرا لأن الفترة بين تحميل النفط وإيداع المدفوعات ذات الصلة في حساب العراق التابع للأمم المتحدة تصل إلى شهر تقريبا فإنه ليس من المتوقع أن تودع في حساب العراق قبل منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ الأموال المتعلقة بمبيعات النفط في إطار المرحلة الثانية من تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥).

١٠ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ أودعت في حساب العراق المبالغ الأخيرة المستحقة عن فترة الـ ١٨٠ يوما الأولى. وقد جرى تجهيز خطابات اعتماد مجموعها ١٢٥ خطابا بما يجعل إجمالي العائدات ٣٩٥ ٨٠٦ ١٤٩ ٢ دولارا. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ كان تخصيص هذه الأموال، كما كانت النفقات المناظرة، كما يلي:

(أ) خُصص مبلغ ٠٦٦,٩ ١ مليون دولار لشراء إمدادات إنسانية من جانب حكومة العراق وذلك حسبما هو محدد في الفقرة ٨ (أ) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وبلغت قيمة خطابات الاعتماد التي أصدرها بنك باريس الوطني نيابة عن الأمم المتحدة لسداد قيمة هذه الإمدادات المرسلة الى جميع أنحاء العراق ٠٥٢,٥ ١ مليون دولار.

(ب) خُصص مبلغ ٢٦١,٥ مليون دولار لشراء سلع إنسانية كي يوزعها برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك بين الوكالات في المحافظات الشمالية الثلاث وذلك حسبما هو محدد في الفقرة ٨ (ب) من القرار. والنفقات المسجلة للسلع الإنسانية التي اعتمدتها لجنة مجلس الأمن بلغت ١٣١,٦ مليون دولار وهو مبلغ يشمل سلعا اشترتها حكومة العراق بالجملة للمحافظات الشمالية الثلاث وقيمتها ٥٥,٤ مليون دولار؛

(ج) حُول مباشرة الى صندوق الأمم المتحدة للتعويضات مبلغ ٦٠٣,٥ ملايين دولار وذلك حسبما هو محدد في الفقرة ٨ (ج) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وقد خصص من هذا المبلغ مبلغ قدره ١٤٤ مليون دولار لسداد القسط الأول من مطالبات الفئتين "ألف" و "باء" ومبلغ قدره ٨,١ ملايين دولار للنفقات التشغيلية للجنة التعويضات؛

(د) خُصص مبلغ قدره ٤٤,٦ مليون دولار للنفقات التشغيلية والإدارية التي تتكبدها الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) وذلك حسبما هو محدد في الفقرة ٨ (د) من القرار. ونفقات التكاليف الإدارية لجميع كيانات الأمم المتحدة المشتركة في تنفيذ القرار بلغت ٣١,٧ مليون دولار؛

(هـ) خُصص مبلغ قدره ١٥,١ مليون دولار للجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة من أجل احتياجاتها التشغيلية وذلك حسبما هو محدد في الفقرة ٨ (هـ) من القرار. وبلغت نفقات اللجنة الخاصة ١١,١ مليون دولار؛

(و) جُنب مبلغ قدره ١٣٧,٩ مليون دولار لتكاليف نقل النفط والمنتجات النفطية التي مصدرها العراق والمصدرة عن طريق خط الأنابيب الواصل بين كركوك ويومورتاليك عبر تركيا وذلك وفقا للفقرة ٨ (و) من القرار وبما يتمشى مع الإجراءات التي اعتمدتها لجنة مجلس الأمن. وقد أنفق من هذا المبلغ مبلغ قدره ٩٦,٦ مليون دولار، وتم تحويل الرصيد المتبقي البالغ ٤١,٣ مليون دولار إلى صندوق الأمم المتحدة للتعويضات؛

(ز) نقل مبلغ قدره ٢٠,١ مليون دولار مباشرة إلى حساب الضمان المنشأ عملا بالقرارين ٧٠٦ (١٩٩١) المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١ و ٧١٢ (١٩٩١) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ لسداد المبالغ المتوخاة بموجب الفقرة ٦ من القرار ٧٧٨ (١٩٩٢) المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وذلك حسبما هو محدد في الفقرة ٨ (ز) من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥).

١١ - وقد أصدرت خطابات اعتماد للسلع الإنسانية مجموعها ٥٨٦ خطابا وذلك عملا بالقرار ٩٨٦ (١٩٩٥) وفي ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٧ كان قد سدد للموردين مبلغ قدره ٣٣٦ ٤٠٧ ٤٩٩ دولارا وفقا لخطابات الاعتماد التي قدموها. وفي الوقت نفسه احتجز مبلغ قدره ٨٤٨ ٩٩٦ ٥٩٧ دولارا كضمان لتغطية المبالغ المستحقة للموردين الذين ظلت خطابات الاعتماد المتعلقة بهم مفتوحة.

١٢ - وعملا بالفقرة ٧ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) قام مجلس مراجعي الحسابات في الأمم المتحدة بمراجعة حساب العراق وذلك في المقر وفي بغداد في تموز/يوليه ١٩٩٧. وكان من المقرر في البداية أن تستغرق عملية مراجعة الحسابات أسبوعين في المقر وأسبوعين في بغداد ولكن العملية مددت لأسبوع آخر في المقر. ومن المقرر أن يعود مجلس مراجعي الحسابات إلى نيويورك لمدة تتراوح بين أسبوعين وثلاثة أسابيع في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وذلك للانتهاء من مراجعة الحساب وإعداد التقرير المتعلق بالبيانات المالية التي تشمل الفترة الممتدة بين تاريخ إنشاء الحساب و ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

سادسا - تنفيذ خطة التوزيع

١٣ - في نهاية فترة الـ ١٨٠ يوما، كان قد وصل إلى العراق ما يزيد على ٠٠٠ ٧٠٠ طن من المواد الغذائية وما يتصل بها، أي ما يمثل نحو ٢٩ في المائة من المخصص الكلي لهذه السلع في إطار خطة التوزيع الأولى. وفي ٣١ آب/أغسطس، كان قد وصل إلى العراق ما يبلغ مجموعه التراكمي ١٠١ ٨٣١ ١ طن، أي ما يمثل نحو ٨٢ في المائة من المخصص الكلي، ووزع ٣٧٨ ٥١٦ ١ طنا على المحافظات. وبحلول ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧، كان قد ووفق على طلبات الحصول على ٩٨ في المائة من الكمية المخصصة لهذا القطاع. ومن المتوقع، حسبما أفادت به وزارة التجارة، أن تكون الكمية المتبقية قد وصلت بحلول كانون الأول/ ديسمبر. وفي ٣١ آب/أغسطس، كان من المتوقع أن يكون المخزون الموجود والكميات المقرر تسليمها خلال الشهر التالي كافية لتأمين التوزيع الكامل لمعظم السلع الأساسية في أيلول/سبتمبر. ويبين المرفق الأول مجموع الكميات التي وصلت، وتوزيعها، ومقدار مخزونها الراهن وموازين الحصص التموينية في الفترة المشمولة بالتقرير.

١٤ - وقد شرحت طرائق عمل النظام الذي تتبعه حكومة العراق في توزيع الأغذية شرحا مفصلا في تقريري الأخير الذي قدمته إلى مجلس الأمن قبل نهاية فترة الـ ١٨٠ يوما (S/1997/419، الفقرات ١٧ - ١٩). وعلى الرغم من أنه لم تطرأ أي تغييرات ذات شأن على نظام التوزيع، فنظرا لوجود مخزون كبير نسبيا من لبن الرضع نتيجة وصول كامل المخصص المنصوص عليه للمرحلة الأولى من تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) في غضون ١٠ أسابيع، أعلنت حكومة العراق في منتصف شهر أيار/ مايو أن على آباء وأمهات الأطفال المولودين بعد أيار/ مايو ١٩٩٧ أن يقبلوا لأطفالهم بلبن الرضع والصابون ومواد التنظيف عوضا عن اختيار الحصول على الحصص التموينية للكبار. وفي آب/أغسطس، أبلغ مراقبو الأمم المتحدة أن هذا التغيير نفذ على ما يبدو بصورة متزايدة.

١٥ - ونظرا للتأخر الكبير في وصول المواد الغذائية وما يتصل بها، قررت حكومة العراق أن تستكمل السلة الغذائية في وسط العراق وجنوبه من مخزونها الخاص بناء على حجمها السابق للقرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وكما يتبين من المرفق الأول، تحقق التوزيع الكامل بموجب قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) في آب/أغسطس ١٩٩٧.

١٦ - وحتى ٣١ آب/أغسطس، وصلت إلى العراق أدوية ولوازم طبية، بما يساوي نحو ١٣,٣ في المائة من قيمة العقود الموافق عليها و ٩,٦ في المائة من المخصص الكلي لهذا القطاع. وفي ١٧ آب/أغسطس، كان قد وصل إلى البلد لوازم طبية تبلغ قيمتها نحو ٦١٥ ٣٦٩ ١٧ دولارا، وفي ٣١ آب/أغسطس، كان قد تم توزيع ١٤,٩ مليون دولار على المرافق الصحية. ويبين المرفق الأول قيمة ما ورد من لوازم صحية، مصنفة على النحو المناسب. ويعزى انخفاض حجم السلع الطبية التي وصلت إلى العراق، خصوصا في المراحل الأولى من البرنامج في عدد كبير من الطلبات الطبية (٦٥)، ريثما يتم توضيح طائفة متنوعة من المسائل التقنية. وفي ٣١ آب/أغسطس، كان قد بت في جميع الحالات عدا خمس حالات، فوصلت القيمة الكلية الموافق عليها إلى ١٦٩ ٣٥٠ ١٩٢ دولارا أو ٩٢ في المائة من المخصص الكلي البالغ ٢١٠ ملايين دولار. وبما أن المدة التي يتوقع أن يستغرقها وصول اللوازم الطبية تتراوح ما بين ٨ و ١٠ أسابيع، يؤمل أن يصل إلى العراق ٥٥ في المائة من هذه السلع في غضون الـ ٩٠ يوما التالية. وستشمل هذه السلع لوازم طبية ولوازم لطب الأطفال والجراحة والمختبرات.

١٧ - وقد دخلت حتى الآن جميع اللوازم الطبية تقريبا المنصوص عليها في القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) من نقطة طربيل. عدا شحنة واحدة قيمتها ١٠٠ ١٢٥ دولار دخلت من نقطة زاخو. وترسل جميع السلع إلى مستودعات كيمادية في بغداد؛ وتخضع جميع الأدوية لاختبارات مركزية للتأكد من النوعية. وبعد صدور الموافقة، توزع الأدوية على مستودعات مديريات الصحة في المحافظات وفقا لمعايير تقررها وتفسرها لجنة مركزية للعقاقير. وتشمل هذه المعايير، فيما يتعلق باللوازم الصحية العامة، عوامل يذكر منها التعداد السكاني للمحافظة، وعدد أسرة المستشفيات، ومجالات التخصص، وعدد المرضى الخارجيين، وعدد العمليات، والتحقيقات المختبرية. وسيقصر بعض الأدوية على وحدات متخصصة (كعقاقير مكافحة السرطان)، ولن توفر البنود الطبية والجراحية إلا للمستشفيات التي لديها الموظفون المناسبون والمرافق المناسبة لاستخدامها بفعالية (كمراكز أمراض القلب). وتعتزم وزارة الصحة أن تستبقي في مستودعات كيمادية في بغداد ١٠ في المائة من جميع اللوازم الطبية العامة، وذلك كمخزون احتياطي لتلبية الاحتياجات الطارئة المحتملة التي قد تفوق موارد أي محافظة بمفردها. ولكن ستستثنى من ذلك اللوازم المخصصة للقطاع الخاص. ولم تنشئ أي من المحافظات مخزونات احتياطية باستخدام اللوازم الواردة بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وعندما تتلقى مديريات الصحة في المحافظات مخصصاتها من كيمادية، تقرر لجانها المعنية بالعقاقير الكميات المضبوطة التي يتعين تخصيصها لمرافق القطاعين الخاص والعام داخل المحافظة. وتسمح كيمادية بزيادة على سعر الجملة لا تتجاوز ٣٥ في المائة وتشمل جميع تكاليف الإدارة والنقل والتخزين. ويطلب من جميع الصيدليات تخزين الإمدادات الواردة بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) بمعزل عن جميع الأصناف الأخرى، والاحتفاظ بالإيصالات لمدة سنة على الأقل، والاحتفاظ بسجلات موحدة للوارد والصادر.

١٨ - ويتألف نظام الرعاية الصحية العامة في الوقت الحالي من ١١٣ مستشفى و ٨٩٨ مركزا للرعاية الصحية ونحو ٤٥ مرفقا متخصصا، يغطي مجالات تخصص يذكر منها الرعاية المتعلقة بالأوعية القلبية، وأمراض النساء، وطب الأطفال، والجراحة التقويمية، والأطراف الصناعية التعويضية، والصحة العقلية. وتقدم

خدمات إضافية من خلال المستوصفات العامة ومستوصفات التأمين الصحي والأمراض المزمنة، حيث يدفع المرضى نظير الخدمات والأدوية رسوما تقل كثيرا عن الرسوم التي يطلبها أطباء القطاع الخاص. كذلك، ستباع الإمدادات الواردة بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) بأسعار ثابتة، عن طريق ٢٤٣ ٢ صيدلية خاصة في جميع المحافظات الوسطى والجنوبية البالغ عددها ١٥ محافظة. واختير مرفق للصحة الوظيفية الصناعية يخدم ٢١ مركزا للإسعافات الأولية ليتلقى إمدادات. وقدمت وزارة الصحة تأكيدات بأنها لا تقصر العلاج على موظفي الشركات وأسرهم. وتعمل المستودعات المركزية ومستودعات المحافظات بنظامي التسجيل اليدوي والتسجيل المحوسب الموفر من منظمة الصحة العالمية ويستخدم برنامج Microdrug. وتضطلع مديريات الصحة في المحافظات بمسؤولية نقل الإمدادات من كيمادية إلى مستودعاتها. بينما تضطلع المستشفيات بمسؤولية استلامها من مستودعات المحافظات كما تضطلع في بعض الحالات بمسؤولية إعادة التوزيع على المراكز الصحية.

١٩ - وتختلف حالة التنفيذ في القطاعات الأخرى من قطاع إلى آخر. ففي قطاع المياه والإصحاح، وافقت لجنة مجلس الأمن على ١٦ طلبا قيمتها ٢١٢ ٩٠٧ ١٤ دولارا مما يمثل نحو ٦٢ في المائة من المخصص الكلي لهذا القطاع، بيد أنه لم تصل أي إمدادات بعد. والإمدادات الأولى من غاز الكلور اللازم لتنقية المياه في الطريق. وقد حددت السلطات العراقية المختصة نحو ٢٠٧ مشاريع مياه و ٤١ منشأة مقترنة بها ستتلقى إمدادات بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وفي القطاع الزراعي، وافقت اللجنة على ٤٢ طلبا قيمتها ١٣٣ ٢٢٧ ١٣ دولارا، بيد أنه لم تصل أي إمدادات بعد. ويمثل هذا المبلغ ٥٥ في المائة من المخصص الكلي لهذا القطاع البالغ ٢٤ مليون دولار. ومن المتوقع أن يصل بعض هذه الإمدادات إلى العراق في غضون الأسابيع الثلاثة القادمة. وتفيد منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بأن الغرض من الاستيراد المقترح للمعدات الزراعية وقطع الغيار اللازمة للآلات هو تلبية الاحتياجات الدنيا لصغار المزارعين في جميع أنحاء البلد منعا لزيادة تدهور هذا القطاع. وستوزع المعدات والإمدادات عن طريق الشبكة القائمة التي تديرها وزارة الزراعة والشركة الحكومية للوازم الزراعية في جميع المحافظات الوسطى والجنوبية الخمس عشرة. وستستخدم مستودعات منظمة الأغذية والزراعة لتخزين معدات الرش الجوي والكيماويات الزراعية. وفي قطاع الكهرباء، خصص في إطار المرحلة الأولى من تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) مبلغ ٣٦ مليون دولار للإصلاحات الأساسية والصيانة لأربع محطات حرارية لتوليد الكهرباء ولخطوط التحويل/التوزيع المقترنة بها. ومن أصل ٧٨ طلبا قدم في هذا القطاع وافقت اللجنة على ٤٩ طلبا تربو قيمتها على ٢٠ مليون دولار مما يمثل نحو ٥٦ في المائة من المخصص الكلي لهذا القطاع بيد أنه لم تصل أي إمدادات، ويتوقع أن يصل بعض هذه الإمدادات إلى العراق ابتداء من الشهر القادم فصاعدا. وفي قطاع التعليم، خصص في إطار المرحلة الأولى مبلغ ١٢ مليون دولار لإجراء الإصلاحات الأساسية لمباني المدارس وتوفير المعدات والمواد التعليمية. وقالت حكومة العراق إن ٢٥٠ ٠٠٠ ٢ تلميذ في ٢٥٠ ٢ مدرسة في جميع المحافظات الوسطى والجنوبية الخمس عشرة سيستفيد من هذه المدخلات، وقد وفرت وزارة التعليم الآن خططا تخصيصية للقطاع التعليمي. وقد وافقت اللجنة على طلبين قيمتهما مليون دولار مما يمثل نحو ٢٥ في المائة من المخصص الكلي لهذا القطاع. ومن المتوقع أن تصل هذه الإمدادات إلى العراق في غضون الأشهر الخمسة القادمة، ومن ثم لن تصل في الموعد المحدد لبدء السنة الدراسية ١٩٩٨/١٩٩٧.

تنفيذ الأمم المتحدة لخطة التوزيع في المحافظات الشمالية الثلاث

٢٠ - تسارعت خطى التنفيذ في الشهرين الماضيين مع توريد إمدادات إنسانية في قطاعات الزراعة والتعليم والأغذية والتغذية والبيئة والمرافق الصحية فضلا عن اكتمال انتشار وكالات الأمم المتحدة الحديثة الوصول. واستهلت برامج جديدة بوصول كميات سائبة من اللبن العلاجي إلى اليونيسيف، وتوزيع منظمة الأغذية والزراعة مبيدات للآفات، ووصول مواد ترميم المدارس إلى اليونسكو، وشروع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في مشاريع للمياه والإصحاح من أجل المشردين داخليا. وقد أثبت ذلك أن المحافظات الشمالية الثلاث تلقت نصيبها من الموارد المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٩٨٦ دونما إعاقة من حكومة العراق. وبدأت الإمدادات الطبية تصل، وإن كان في موعد متأخر جدا عما كان متوقعا في الأصل. وقد ساعدت هذه الإمدادات على التخفيف من الانتقادات الأولية لبطء التنفيذ على جميع المستويات. ويبين المرفق الثالث حالة طلبات الأمم المتحدة التي وردت بشأن المحافظات الشمالية الثلاث واعتمدت حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٧.

٢١ - وتشمل خطة التوزيع الثانية بعض التعديلات القطاعية في محافظات أربيل والسليمانية ودهوك الشمالية. وفيما يتعلق بالزراعة، ستسفر زيادة المخصص من نحو ٠٠٠ ٢٠٠ ٢٠ دولار إلى ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٦ دولار عن بعض الزيادة في المدخلات الزراعية، بما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج وتشجيع المزارعين على البقاء في الأرض الزراعية. وسوف يساعد هذا بدوره على استمرار عودة اللاجئين والمشردين وزيادة اعتمادهم على الذات، والعديد منهم يعاني من ضيق فوق ضيق نتيجة الاضطرابات السياسية والقتال الذي ينشب بين الحين والآخر. وزيدت الأموال المخصصة للتغذية أيضا، وذلك من ٠٠٠ ٠٠٠ ٥ دولار إلى ٠٠٠ ٩٠٠ ٩ دولار، مما أدى إلى زيادة نسبة النساء والأطفال الذين يعانون حاليا من سوء التغذية ويستطيعون الاستفادة من التغذية التكميلية، ولا سيما من بين المشردين.

٢٢ - وقد حدثت تأخيرات طفيفة في وصول الإمدادات المأذون بها بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) نتيجة لاستمرار الأعمال القتالية؛ ففي تموز/يوليه ١٩٩٧، أفادت حكومة العراق بأن تخفيض الحصص التموينية من البقول بمقدار نصف كيلوغرام يرجع مباشرة إلى حدوث تأخيرات في عمليات الشحن نتيجة للأعمال العسكرية التركية في شمالي العراق. وقد تأخر توزيع سلة الأغذية لشهر تموز/يوليه على نحو ٠٠٠ ٥٣ شخص في المناطق المحيطة ببلدات سرسنك، وباطوفة، والعمادية لمدة أسبوع واحد بسبب القتال في المنطقة. وبالمثل، عجزت اليونيسيف عن توزيع الألبان العلاجية على المرافق الموجودة في المنطقة. وبالرغم من أن مراقبي برنامج الأغذية العالمي لم يتمكنوا من الوصول إلى هذه المناطق في تموز/يوليه وآب/أغسطس، فإنهم أكدوا أن متعهدي النقل المحليين استمروا في تسليم الأغذية. بيد أن موظفي الأمم المتحدة واصلوا التماس المشورة من وحدة الأمم المتحدة للحراسة في العراق قبل زيارة المناطق المعنية.

٢٣ - وقد واصلت وحدة الأمم المتحدة في العراق توفير الحماية لأفراد الأمم المتحدة المرتبطين بالبرنامج الإنساني في المحافظات الشمالية الثلاث وأصولها وعملياتها ذات الصلة بذلك البرنامج. وشملت الأنشطة الرئيسية للوحدة القيام بالدوريات الأمنية؛ والتخطيط والتأهب؛ وتوفير الحماية الثابتة لمرافق الأمم المتحدة؛

ومرافقة قوافل الإغاثة؛ وتشغيل مرفق لمتابعة الاتصالات والتحركات. كما توفر الوحدة خدمة طبية في حالات الطوارئ. والحراس التابعون للوحدة توفرهم الدول الأعضاء مع تغطية تكاليف المعدات والتكاليف التشغيلية الخاصة بهم كليا من التبرعات. وفي تموز/يوليه ١٩٩٧، أكدت بعثة استعراضية بقيادة إدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة شارك فيها مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن، استمرار الحاجة الى وحدة الأمم المتحدة للحراسة في العراق بحجم أقل قوامه نحو ١٣٠ حارسا وأوصت بتوفير مركبات جديدة ومعدات للاتصالات تقدر تكلفتها السنوية بمبلغ ٨ ملايين دولار.

٢٤ - في إطار المرحلة الأولى من تنفيذ القرار ٩٨٦، خصص للمحافظات الشمالية الثلاث مبلغ ١٢٢ مليون دولار للأغذية والبنود ذات الصلة. وخلال حزيران/يونيه، وتموز/يوليه، وآب/أغسطس، وصل إلى المستودعات التابعة لبرنامج الأغذية العالمي في كركوك والموصل نحو ٥٧٨ ١٣٠ طنا من الأغذية والصابون والمنظفات، مقابل احتياجات كلية قدرها ٨٠٥ ١٥٢ أطنان. وهذا يمثل ما قيمته نحو ٢٢٥ ٣٩١ ٤٦ دولارا من السلع، أي ٤١,٤ في المائة من مجموع المبلغ المخصص. ومن المتوقع أن يتم استلام معظم ما تبقى في غضون الـ ٩٠ يوما القادمة. وقد وزع ما مجموعه ٣٦٦ ١٢٥ طنا على أكثر من ٣٠٠ ١٠ من وكلاء توزيع الحصص التموينية في جميع أنحاء المحافظات الشمالية الثلاث. ونظرا لتأخر وصول السلع الأساسية المأذون بها بموجب القرار ٩٨٦، لم توزع على السكان الحصة التموينية الكاملة الأولى بموجب القرار إلا في آب/أغسطس. وعلى عكس ما حدث في وسط العراق وجنوبه، حيث وزعت وزارة التجارة مخزونها هي بمعدلات ما قبل القرار ٩٨٦، فإنه عندما كان هناك عجز في المخزون وفقا للقرار ٩٨٦، لم يكن ذلك المخزون متاحا لتعويض أوجه قصور القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) في المحافظات الشمالية الثلاث. وخلال الفترة، ارتفعت كمية الأغذية المرسلة بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) من مخازن برنامج الأغذية العالمي من ٠٠٠ ٧ طن إلى ما يتراوح بين ٠٠٠ ٨ و ٠٠٠ ١٠ طن من الأغذية في الأسبوع. وبالإضافة إلى ذلك، واصل برنامج الأغذية العالمي تنفيذ برنامجه القائم المتعلق بالتغذية التكميلية للفئات الضعيفة وقدم المساعدة الى ٠٠٠ ٣٢٨ شخص.

٢٥ - وقد شُرحت مخططات نظام الأمم المتحدة لتخصيص الأغذية وتوزيعها في المحافظات الشمالية الثلاث في تقريري الأخير الذي قدمته إلى المجلس قبل نهاية فترة الـ ١٨٠ يوما (S/1997/419، الفقرتان ٢٣ و ٢٤). ولم يحدث أي تغيير في هذا النظام ويجري بذل قصارى الجهد لضمان كفاءة التوزيع. بيد أن موظفي برنامج الأغذية العالمي في الموصل وكركوك كان عليهم أن يقوموا في آب/أغسطس بتوحيد أوزان جميع أكياس الأرز والبقول لأغراض التوزيع في المراحل المتعاقبة لأن بعض الأكياس قد نقص وزنها نتيجة للتبخر. وقد أدت عملية إعادة التعبئة في الأكياس إلى تخفيض المعدل اليومي لإعادة الشحن إلى ١٠٠ طن من الكمية المطلوبة وهي ١٥٠ طنا وقد يمتد توزيع الأرز وربما السلع الأساسية الأخرى أيضا إلى شهر أيلول/سبتمبر. وبالمثل، قد يؤدي عدم كفاية طاقة المطاحن في كركوك إلى تأخير التوزيع في السليمانية.

٢٦ - وبالرغم من أن المسؤولية عن تسجيل المستفيدين تقع على عاتق السلطات المحلية، فإنه بسبب عدم كفاية الهياكل الأساسية المحلية، واصل برنامج الأغذية العالمي تكريس قدر كبير من الجهد لضمان تسجيل جميع الأشخاص المستحقين للحصص التموينية الغذائية. ويقوم البرنامج كل شهر بمقارنة القوائم

التي توفرها السلطات المحلية بقاعدة البيانات المحوسبة الخاصة به. وبالرغم من أن بعض التسجيلات المتعددة يبدو أنها كانت محاولات متعمدة للحصول على حصص تموينية زائدة، فإن معظمها يعزى إلى انتقال الأسر إلى محافظات أخرى وعدم قيامها بإلغاء التسجيلات السابقة. ذلك بغض النظر عن ارتفاع معدل التحرك السكاني. ومع ذلك، فما زالت عمليات الفحص الترافقي للتسجيلات التي يجريها برنامج الأغذية العالمي كل شهر في محافظة إربيل تكشف عن ارتفاع عدد حالات التسجيل المتعدد عما هو مقبول. ويواصل برنامج الأغذية العالمي حث سلطات المحافظات على اتخاذ إجراءات أكثر فعالية لإنفاذ إجراءات التسجيل الصحيحة. ومع ذلك، ما زال نظام التوزيع الذي يديره برنامج الأغذية العالمي يعمل بصورة جيدة وتم في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه توزيع مائة في المائة من السلع الأساسية المتاحة. وقد كشفت عمليات الفحص الموقعي التي أجراها برنامج الأغذية العالمي لأسرة معيشية في الأشهر ذاتها عن عدم وجود أية حالات لمستفيدين لا يحصلون على حصص تموينية.

٢٧ - وفي إطار المرحلة الأولى من تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥)، خصص للمحافظات الشمالية الثلاث ما قيمته ٢٨,٨ مليون دولار من الأدوية واللوازم الطبية. وحتى ٣١ آب/أغسطس، تسلمت منظمة الصحة العالمية ٩,٠ مليون دولار تمثل ٣ في المائة من إجمالي المبلغ المخصص ووزع مبلغ قدره ٠,٦ مليون دولار على ٢٩ مستشفى و ٣٤١ مركزا من مراكز الرعاية الصحية العامة، كان بطء وصول الإمدادات الطبية المأذون بها بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) شاغلا رئيسيا في جميع أنحاء المحافظات الشمالية الثلاث. وقد نضبت الهبات المقدمة من مصادر أخرى مما أدى إلى تفاقم الوضع القائم الحرج بالفعل. وقد سعت السلطات المحلية بالموارد المحدودة المتاحة لها إلى الحصول على البنود الأساسية من مصادر أخرى ووجهت نداءات إلى المانحين المحتملين. وقامت منظمة الصحة العالمية بجمع الإمدادات بصورة حينية من مستودعات كيمادية المركزية ونقلها إلى المستودعات الطبية في كل من المحافظات الشمالية الثلاث. وتم تجديد هذه المرافق تجديدا شاملا لتوفير إمكانية مناسبة للتخزين. وحددت جميع المستشفيات الـ ٢٩ ومراكز الرعاية الصحية الأولية البالغ عددها ٤٠٠ مركز لتلقي الإمدادات المأذون بها بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). ومعايير التخصيص مشابهة للمعايير التي تستخدمها وزارة الصحة في وسط العراق وجنوبه. وقد سارت عملية التوزيع حتى الآن بصورة سلسة وتبلغ بعض المرافق بالفعل عن حدوث زيادة في عدد من يحضرون من المرضى.

٢٨ - وفي داخل قطاع الصحة، قدمت اليونيسيف خمسة عقود يبلغ مجموع قيمتها ٥٧٣ ٦٠٨ ٣ دولارا، وتمت الموافقة على جميع العقود. وحتى ٣١ آب/أغسطس، استلمت اليونيسيف لقاحات تبلغ قيمتها ٠٠٠ ١٣٤ دولار. مما يمثل ٢٥ في المائة من اللقاحات المخصصة وسيستخدم بعض هذه اللقاحات لتحصين ٠٠٠ ٥١٠ من الأطفال دون سن الخامسة ضد الأمراض التي تهدد حياتهم، اعتبارا من أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وتقوم منظمة الصحة العالمية بتنشيط نظام مراقبة الأوبئة وستقوم باستخدام مبلغ الـ ٠٠٠ ٣٠٠ دولار المخصص في إطار المرحلة الأولى من تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لأنشطة الدعم. لذلك من المتوقع أن يحدث تحسن في نوعية جمع المعلومات الصحية مما سيسهم أيضا إسهاما فعالا في مكافحة الأمراض. وفي إطار المرحلة الأولى خصص مبلغ ١٠,٤ من ملايين الدولارات للإصلاحات الطبية. وأصدرت منظمة الصحة العالمية

أوامر لتوريد ما قيمته ٦,٤ من ملايين الدولارات لشراء قطع الغيار المستخدمة في إصلاح المعدات في المرافق الصحية في المحافظات الشمالية الثلاث وبدأ وصول بعض الإمدادات.

٢٩ - وفيما يتعلق بقطاع المياه والإصحاح، خصص مبلغ ٢٠,٢ مليون دولار في إطار المرحلة الأولى. وقدمت اليونيسيف ٣١ عقدا قيمتها الإجمالية ٥٣٧ ٤٨١ ١٨ دولارا ووفق عليها جميعها. وقد وصلت في آب/أغسطس أول شحنة من لوازم المياه والإصحاح وقدرها ٣٤٠ طنا وستستخدم في إنشاء ١٥٠ محطة ضخ و ١٧ من قنوات الصرف الصحي في المناطق الحضرية وشبه الحضرية. أما في المناطق الريفية، فستستخدم الإمدادات لإقامة صنابير عامة وصهاريج. كما بدأ مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في إجراء دراسة استقصائية عن المياه والإصحاح في المناطق الريفية.

٣٠ - وفي إطار المرحلة الأولى، خصص في قطاع التغذية، مبلغ ١,٣ مليون دولار لليونيسيف لتنفيذ برنامج التغذية العلاجية لتأهيل الأطفال المصابين بسوء التغذية وتخفيض حالات مرض نقص اليود واضطرابات فيتامين ألف. وقد تم تسلم شحنة اللبن المجفف العلاجي بالكامل وقدرها ١٠٠ طن ووزعت إمدادات ثلاثة أشهر (٢١,٣ طن) على ١٣ مركزا من مراكز التأهيل التغذوي و ٨٧ من مراكز الرعاية الصحية الأولية لإفادة نحو ٠٠٠ ٢٥ من الأطفال المعرضين لحالات سوء التغذية. وقامت اليونيسيف بتدريب الموظفين المحليين على النحو الملائم. وأكد مراقبو الأمم المتحدة أن هذه الإمدادات يجري تخزينها وتوزيعها على النحو الصحيح وطلبوا إجراء تحسينات حيثما يقتضي الأمر في جمع بيانات الدراسة الاستقصائية عن التغذية. وفي آب/اغسطس، وافقت لجنة مجلس الأمن على طلبات برنامج الأغذية العالمي تبلغ قيمتها الإجمالية ٣,٦ من ملايين الدولارات لبرنامج للتغذية التكميلية موجه نحو الأطفال دون سن الخامسة المصابين بسوء التغذية والحوامل والمرضعات، والمشردين داخليا، والعائدين، واللاجئين، فضلا عن المستشفيات ومؤسسات الرعاية الاجتماعية.

٣١ - وفي قطاع الزراعة، خصص في إطار المرحلة الأولى مبلغ قدره ٢٠,١٥ مليون دولار. وحتى ٣١ آب/ أغسطس، كانت لجنة مجلس الأمن قد وافقت على مدخلات ولوازم زراعية قيمتها الإجمالية ٦٣٨ ٣٠٣ ١٩ دولارا، مما يمثل ٩٥,٧ في المائة من المجموع. وفي منتصف حزيران/يونيه ١٩٩٧ وصلت من قائمة المدخلات ذات الأولوية الأولى البالغة قيمتها ٣٩٠ ٤٨٠ ٧ دولارا مدخلات قيمتها ١١٥ ٠٥٠ ٣ دولار. وبسبب احتياجات الموسم الزراعي، لم يوزع سوى مبيدات للآفات قيمتها ٢٥٣ ٧٨٥ دولارا وذلك من خلال حملة صيفية لوقاية النبات. وتم أيضا تدريب ١٦٢ من الإخصائيين الزراعيين في وقاية النبات، قاموا بمساعدة نحو ٠٠٠ ١٩ من المستفيدين. وتتوقع منظمة الأغذية والزراعة أنه سيلزم للموسم الشتوي المقبل، في الفترة من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧ الى تموز/يوليه ١٩٩٨ توفير سلع من القائمة ذات الأولوية الثانية قيمتها ٦٨٨ ٦٩٢ ١١ دولارا، ووفق عليها في شهر أيار/مايو. ومن المتوقع أن يبدأ معظم التوزيع في شهر أيلول/سبتمبر في وقت يسمح باستخدام المدخلات خلال موسم الزراعة الأمثل. وقد أصدرت منظمة الأغذية والزراعة أوامر شراء للقائمة الأولية الثانية التي تشمل قطع غيار المعدات، والأسمدة، وآلات البذر، واللقاحات الحيوانية، ومبيدات الفطريات. وتشمل المعايير المستخدمة في توزيع المدخلات بموجب القرار

٩٨٦ المشاركة الكاملة من جانب السلطات والمجتمعات المحلية؛ والتخطيط المشترك لحملات مكافحة الآفات والأمراض؛ فضلا عن توجيه المدخلات واختيار المستفيدين على أساس الاحتياجات المؤكدة. وسيتم بيع المدخلات مثل قطع الغيار والمعدات ومبيدات الآفات للأمراض غير المتوطنة لاستخدام حصيلتها لمواصلة دعم الاستثمارات الزراعية.

٣٢ - وفي إطار المرحلة الأولى، خصص أصلا مبلغ ١٣,١٧ دولارا للكهرباء في إطار قطاع الطاقة. بيد أنه تمت زيادة المبلغ الإجمالي المخصص للكهرباء بتحويل مبلغ ١٠,١ من ملايين الدولارات كان قد تم تجنيبه لشراء وقود الكيروسين للتدفئة لشتاء ١٩٩٦/١٩٩٧. وقد أذنت لجنة مجلس الأمن بـ ٤٠ عملية لكامل المبلغ المخصص عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية بالأمانة العامة. ومن شأن هذا أن يتيح إجراء الإصلاحات وأعمال الصيانة اللازمة في محطتي دربندخان ودوكان للطاقة الكهرمائية، وكذلك في شبكة النقل والتوزيع المتصلة بهما. ومن المقرر أن تصل المعدات الأولى في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. بيد أنه من الجدير بالملاحظة أنه سيلزم لبعض المكونات مهلة زمنية كبيرة للتصنيع وليس من المتوقع أن تصل معظم البنود الرئيسية قبل منتصف ١٩٩٨. وقد صدرت الآن الموافقة على مشتريات إضافية من المعدات الكهربائية وقطع الغيار، ممولة من مخصص قدره ١٠,١ من ملايين الدولارات. كما ستستخدم بعض هذه الأموال لتقييم حالة السدين.

٣٣ - وفي قطاع التعليم، خصص مبلغ ١٥,١٥ من ملايين الدولارات لقطاع التعليم في إطار المرحلة الأولى. ومن هذا المبلغ، خصص ما مجموعه ١٠ ملايين دولار لليونيسف و ٥,١٥ من ملايين الدولارات لليونسكو. وقد قدمت اليونيسيف ١٣ عقدا قيمتها الإجمالية ٩ ٣٤٨ ١٣١ دولارا، وتم الموافقة على جميع العقود. وحتى ٣١ آب/اغسطس، تلقت اليونيسيف ١٢٥ طنا من اللوازم التعليمية ستستخدمها اليونسكو في تصنيع ٢٥ ٠٠٠ مكتب مدرسي. وتتوقع اليونيسف أن يصل في أوائل أيلول/سبتمبر لوازم سائبة للفصول المدرسية، سيتم توزيعها على التلاميذ في المحافظات الشمالية الثلاث جميعها بحلول السنة الدراسية الجديدة. وبالاضافة الى ذلك، من المعتزم أن تتم طباعة ٤,٥ ملايين من الكتب الدراسية والسجلات المدرسية والمكتبية كما سيتم إصلاح مرافق المياه والتصحاح في ٢٨٠ مدرسة ابتدائية. ومن مبلغ الـ ٥,١٥ من ملايين الدولارات المخصص لليونسكو، قدم الى لجنة مجلس الأمن ١٣ عقدا تبلغ قيمتها ٣ ١٢٣ ٨٢٥ دولارا، ووفق عليها جميعها. وسيتم تخصيص الرصيد المتبقي لشراء لوازم مدرسية من السوق الدولية وشراء مواد بناء محليا. وقد أنجزت اليونسكو أعمال إصلاح مخازنها وورشها وإصلاحها. وبدأ وصول لوازم بناء المدارس وانتاج المكاتب المدرسية كما يجري الآن تشغيل وحدة لإنتاج الطباشير والسبورات.

٣٤ - وما زالت مسألة المشردين داخليا موضع قلق لكل من سلطات الأمم المتحدة والسلطات المحلية. فهناك أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا في المحافظات الشمالية الثلاث: نصفهم شردوا قبل عام ١٩٩١؛ و ١٥٠ ٠٠٠ شخص شردوا في الفترة من ١٩٩١ الى ١٩٩٥؛ و ١٠٠ ٠٠٠ شخص شردوا في عام ١٩٩٦، ونحو ٣ ٠٠٠ آخرين شردوا في عام ١٩٩٧. وخلال السنوات ١٩٩٤ و ١٩٩٥ و ١٩٩٦ عاد من جمهورية إيران الإسلامية ٧ ٢٠٠ شخص؛ وخلال الأشهر السبعة الأولى من عام ١٩٩٧، عاد ٢ ٧٠٤ أشخاص.

وفي إطار المرحلة الأولى، خصص لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لهذا القطاع مبلغ ١٢ مليون دولار. وحتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٧، وافقت لجنة مجلس الأمن على طلبات مجموع قيمتها ٣,٦ من ملايين الدولارات وبدأت عملية التنفيذ. ومن ١٥٥ مشروعا تم تخطيطها، تم تصميم وصياغة ٧٠ مشروعا قيمتها ٨٨٠ ٤٨٦ ٣ دولارا، ووضع جدول زمني للتنفيذ في كل محافظة. وفي آب/أغسطس، بدأ في إربيل ودهوك تنفيذ أول مشروع للصرف الصحي تابع للموئل بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وبدأ تنفيذ ثلاثة مشاريع لبناء مدارس في دهوك كما بدأ تنفيذ مشروع واحد لبناء الطرق في السليمانية. ومن المقرر أن ينجز ١٦ مشروعا بحلول نهاية عام ١٩٩٧. وبالإضافة الى المبلغ المخصص بالتحديد لإعادة التوطين، سيستفيد المشردون داخليا من تنفيذ الكثير من المشاريع في القطاعات الأخرى.

٣٥ - وفي إطار المرحلة الأولى خصص مبلغ ٢,٥ من ملايين الدولارات للأنشطة المتصلة بالألغام. وقد حددت في تقريري المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/419) وجود الألغام في المحافظات الشمالية الثلاث، وبخاصة في محافظة السليمانية، بوصفه موضع قلق خطير. وبعد استيراد معدات إزالة الألغام، يمكن اتخاذ الترتيبات اللازمة لتدريب واستخدام أعداد إضافية من اختصاصي عمال إزالة الألغام المحليين. ومن شأن هذا البرنامج أن يزيد من معدل إعادة الأمان الى بعض المناطق لاستخدامها في الزراعة وإعادة التوطين. كما تتولى اليونيسيف الاضطلاع ببرنامج موسع للتوعية بحظر الألغام لأكثر من ٠٠٠ ١٠٠ من النساء والأطفال.

سابعا - آلية المراقبة وأنشطتها

٣٦ - شرحت في تقريري السابق إلى مجلس الأمن (S/1997/249) طرائق عمل نظام المراقبة الثلاثي، وفي المقام الأول ما يتعلق منها بالقطاع الغذائي. ويبين المرفق الرابع نشاط المراقبة الذي يضطلع به مراقبو الأمم المتحدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المراقبون الدوليون التابعون للأمم المتحدة بزيارات روتينية للمرافق الصحية في جميع المحافظات بما فيها المحافظات الشمالية الثلاث. وتم فحص سجلات المخزون على جميع المستويات وجرى التحقق من الإمدادات. وأسدوا أيضا المشورة بشأن بعض جوانب إدارة الإمدادات وجمعوا معلومات عن حالة المعدات والنقل والتخزين وإمدادات المياه والكهرباء. وفضلا عن ذلك تم توسيع نطاق التغطية الإضافية بحيث تشمل مرافق القطاع الخاص. وفي معرض الإفادة عن الإمدادات كان يجري استيضاح الموظفين عن أي فروق، في حال تبين وجودها أثناء الزيارات، بينما كانت المسائل العامة تثار مع وزارة الصحة لاتخاذ اجراءات بشأنها. وفي إطار المرحلة الأولى من تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) سيجري استيراد ما يزيد على ٠٠٠ ٢ صنف من اللوازم الطبية. وحتى الآن اختارت وحدة المراقبة المتعددة التخصصات حوالي ٥٠ صنفا من أغلى الأصناف لتتبعها بشكل منتظم حتى وصولها إلى المستعمل. ولئن كانت الأفرقة التابعة لمنظمة الصحة العالمية قد قامت حتى الآن بتغطية جميع الأصناف فإنه مع الزيادة المطردة في وصول الأصناف بأعداد وتنوع أكبر سيتعين اختيار عينة عشوائية تغطي الإمدادات على جميع مستويات الخدمات الصحية.

٣٧ - وفي قطاعات التغذية، والمياه والإصحاح، والتعليم والكهرباء والزراعة، تعكف وكالات الأمم المتحدة على تقييم مدى ملاءمة نظامي التخزين والتوزيع السابقين على وصول الإمدادات بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وبالتعاون معها، صممت وحدة المراقبة المتعددة التخصصات آليات للمراقبة الأولية بما في ذلك معايير المراقبة ومعدل تواترها فضلا عن تتبع الأصناف غير الاستهلاكية بحيث يتمكن مراقبو الأمم المتحدة من الإفادة عما إذا كانت المعدات والمواد قد ركبت أو استخدمت وفق المواصفات المعدة. فقد قدمت لمحات عامة موجزة عن هذه الآليات إلى لجنة مجلس الأمن. وفي القطاع الزراعي، اضطلعت الفاو ببرنامج تفصيلي لتقييم موجودات المخازن بغية التحقق من ترتيبات تخزين وتوزيع الإمدادات الواردة بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وسيشرف المراقبون الدوليون الـ ١٠ التابعون للفاو على استخدام المروحيات في البرنامج الشتوي لرش المحاصيل. وفي قطاع المياه والإصحاح، سيقدم مراقبو اليونيسيف الدوليون الـ ٩ المساعدة في عملية تتبع ٧٥٠ ٢ طنا من غاز الكلور لضمان استخدام الإمدادات في المحطات المستهدفة وإعادة براميل الغاز إلى تركيا في الوقت المحدد لإعادة التعبئة. وفي قطاع الكهرباء اتيحت لمراقبي الأمم المتحدة إمكانية الوصول إلى البيانات المتعلقة بإمدادات الطاقة الكهربائية وإلى بعض محطات توليد الطاقة. وأعدوا مبادئ توجيهية للإفادة عما إذا كانت المعدات المطلوبة والتي تم تلقيها قد ركبت بالطريقة المأذون بها. ويعكف المراقبون الدوليون الخمسة التابعون لليونسكو على إكمال الاستعدادات لمراقبة إنتاج المواد التعليمية بالتعاون مع اليونيسيف.

٣٨ - يفيد مراقبو الأمم المتحدة، بوجه عام، أنه ما زال يتاحلهم الوصول الفوري إلى المرافق والسجلات عند الطلب. وهم متيقظون لأي تأثير لا داعي له من جانب المرافقين على عملية المراقبة، وخصوصا فيما يتعلق بالمقابلات مع المستفيدين. ومن أصل آلاف زيارات المراقبة، لم يتم، حتى الآن، إبلاغ منسق الشؤون الإنسانية إلا بأربع حالات كيما يحيط السلطات الحكومية المختصة علما بها. وبالمثل، لم تشك السلطات الحكومية من عدم طرح المراقبين لأسئلة في محلها إلا في حالات قليلة. وقد سويت هذه الأمور بما يرضي الأمم المتحدة وحكومة العراق. ورغم رفض المرافقين أحيانا زيارة منطقة معينة، لم تسجل أي حالة منع فيها مراقبو وحدة المراقبة الجغرافية من الوصول إلى أي نقطة من نقاط المراقبة. وأفاد مراقبو وحدة المراقبة الجغرافية عن تصاعد ملحوظ في التعليقات المعادية لهم بعد إعلان وزارة التجارة عن خفض الحصص التموينية في أيار/ مايو - حزيران/يونيه. ورغم تقلب مستوى الامتعاض، ما زالت تتبدى حيال الأمم المتحدة خيبة أمل شعبية إزاء بطء معدل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) بشكل ملحوظ وعلى الأخص إزاء تذبذب توزيع الأغذية وحالات تأخر وصول الأدوية وحالات انقطاع الكهرباء لفترات طويلة. وثمة عدد متزايد من المستفيدين يرفض المقابلات. وفي بعض المناسبات، ينسحب مراقبو وحدة المراقبة الجغرافية أو يجري تخفيض عدد زيارات المراقبة في مواقع معينة، بغية التخفيف من احتمال المواجهة إلى أدنى حد.

ثامنا - النتائج المتعلقة بالكفاءة والإنصاف والكفاية

الكفاءة

٣٩ - في القطاع الغذائي، أفاد مراقبو الأمم المتحدة أنه حالما تصل الأغذية إلى أي من نقاط الدخول الثلاث، يضطلع بعملية إرسالها وتوزيعها بكفاءة. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، ظلت معالجة الخسائر في أم قصر والمستودعات في نطاق الحدود المقبولة. ولكن وكلاء توزيع الحصص التموينية يشكون من أن الخسائر في الحبوب والأرز تتجاوز بسبب رداءة الأجولة، معدل العبور البالغ ٢ في المائة الذي تمنحه وزارة التجارة، مما يضطرهم إلى تعويض النقص بأنفسهم. ويتم خزن السلع عادة في المستودعات ولدى وكلاء توزيع الحصص التموينية في أمكنة نظيفة ومنفصلة. بيد أن إنتاج الدقيق في المطاحن تعطل بسبب عدم كفاية المخزون من الحبوب وانعدام قطع الغيار وسوء الصيانة وانقطاعات التيار الكهربائي. ونتيجة لما تشهده المطاحن من صعوبات في الانتاج تأخر توزيع الدقيق في محافظتين لأسبوع واحد في شهر تموز/يوليه. وأدرجت في خطة التوزيع الأولى معدات لتحميل وتفريغ الأغذية تبلغ قيمتها ٣٠ مليون دولار. وحتى ٣١ آب/أغسطس، تمت الموافقة على طلبات تبلغ قيمتها ٦١٩ ٧٣٥ ٦ دولار لقطع غيار ومعدات المطاحن ولكن العديد من الطلبات لم تعتمد حتى عهد قريب. وثمة شك فيما إذا كانت كافية لمعالجة المشاكل التي تواجهها غالبية المطاحن.

٤٠ - وقد تعقدت عملية تتبع إنتاج الحبوب والطحين على نحو فعال من جراء تأخر وصول حبوب القمح مما دفع وزارة التجارة إلى نقل المخزون بين الصوامع بغية مواصلة الانتاج. ومما يزيد هذا الوضع تعقيدا سرعة معدل التحويل وسوء مسك الدفاتر في بعض المطاحن وأحيانا عدم تلقي المعلومات من وزارة التجارة في حينها. ووجه برنامج الأغذية العالمي ووحدة المراقبة الجغرافية انتباه وزارة التجارة إلى صعوبة الحصول على بيانات دقيقة لضمان تذكير مالكي المطاحن بالتزامهم القاضي بالاحتفاظ بسجلات وافية. وقد دأب مراقبو الأمم المتحدة على معاينة المطاحن التي لم تستوف أبدا المعايير.

٤١ - وفيما يتعلق بنوعية السلع الغذائية، فقد تبين أنه من أصل ٠٢٦ ٨٧٩ طنا من الأغذية التي وصلت إلى العراق، وجد أن كميات ضئيلة غير مقبولة، وبالتالي لم توزع. ولم يتم تبين بعض المشاكل المتعلقة بالنوعية إلا بعد بدء التوزيع. وفي شهر نيسان/أبريل ١٩٩٧، اكتشفت وزارة التجارة أن ٢٩٤ طنا من لبن الرضع غير صالح للاستهلاك البشري، فاسترجعت هذه الكميات واستبدلت. ولكن الآباء كثيرا ما رفعوا الشكوى، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لأنهم تلقوا لبن رضع غير ملائم لعمر أطفالهم، مما أجبرهم على بيع الكمية المخصصة لهم لشراء المادة الصحيحة بأسعار أعلى في السوق الحرة. وتشكى وكلاء توزيع الحصص التموينية والمنتفعون من حين لآخر من علب الطعام غير المحكمة ومن السمن النباتي الكريه الرائحة، كما تشكوا بشكل مستمر من النوعية السيئة للحبوب. ولكن تبين لمراقبي الأمم المتحدة أن الشكاوى المتعلقة بأنواع الشاي والقمح تعبر فقط عن ما يفضله المستهلك، لا عن سوء النوعية. فحيثما تمكنت وزارة التجارة من خلط هذه المنتجات لم يتم تلقي أية شكاوى.

٤٢ - ولوحظ أن هناك عددا قليلا من الشكاوى بحق وكلاء توزيع الحصص التموينية في الوسط والجنوب. وتبين من المراقبة في الموقع التي قام بها برنامج الأغذية العالمي لـ ٦٠٩٢ من المستفيدين في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٧ أن عددا أقل من ١ في المائة أعرب عن عدم ارتياحه للوكلاء. وبعد تلقيهم لحصصهم، قام جميع الوكلاء تقريبا بتوزيع الحصص التموينية خلال الساعات الـ ٤٨ المحددة. وعند الاقتضاء، يعطي المرافقون التابعين لوزارة التجارة أو موظفو المحافظات المرافقين لمراقبي الأمم المتحدة تعليمات إلى وكلاء توزيع الحصص التموينية بالامتثال للأنظمة المرعية. وفي المحافظات الشمالية الثلاث، أفادت التقارير عن وجود عدد أكبر من الحالات الشاذة، كالمقاييس القصيرة، والموازين المعيبة، والإفراط بالتسعير. وبحكم اضطلاع برنامج الأغذية العالمي بإدارة المستودعات وعمليات التوزيع هناك، فقد أتيح له أن يراقب وكلاء توزيع الحصص التموينية عن كثب، وأن يزور جميع الوكلاء تقريبا مرتين في أربيل ودهوك، وثلاث مرات في السليمانية. وكذلك، فإن نزع التراخيص من ٧٦ وكيلا في السليمانية ومن ١٢ وكيلا في أربيل بحملة صحفية واسعة النطاق قد أدى إلى هبوط في معدل حدوث الممارسات غير المقبولة التي أفادت عنها التقارير. وعلى أثر قيام الأمم المتحدة بالتدقيق في أعمال بعض جهات النقل الفرعية في السليمانية، لم يقدم إلا ١ في المائة من وكلاء توزيع الحصص التموينية الشكاوى بشأن الافراط في فرض الأسعار عليهم في شهر آب/أغسطس، مقارنة بـ ٥ - ١٠ في المائة في شهر أيار/ مايو.

٤٣ - وأدى عدم انتظام عملية تسليم الإمدادات إلى أوجه قصور في توزيع الأغذية، مست كلا من وكلاء الحصص التموينية والمستفيدين منها على حد سواء في أيار/ مايو وحزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٩٧. وقد أذنت وزارة التجارة بتوزيع جزء من مخزوناتها لتغطية البعض من أوجه النقص ولكن ليس كلها. وتعين على وكلاء الحصص التموينية القيام بزيارات إضافية إلى مستودعات المحافظات للحصول على كامل مخصصاتهم، مما زاد في تكاليف النقل؛ والأهم من هذا، أن التأخير جعل من تخطيط المستفيدين لوجبات طعامهم أمر بالغ الصعوبة. وفي بعض المناطق وصل التأخير في عمليات التوزيع إلى ستة أسابيع. وحيث أن موثوقية الإمدادات تعد هامة جدا بالنسبة لمن ليس لديهم الكثير من الموارد التكميلية، فإن التأخيرات تؤثر بشكل سلبي على أفقر الأسر المعيشية.

٤٤ - وفيما يتعلق بالإمدادات الطبية، لم يسجل حتى الآن من بين الكميات الموزعة التي تبلغ قيمتها ٢٠,٦ مليون دولار وجود أي مادة لا تفي بالمواصفات كما أن مادة واحدة هي الآن موضع تقييم جديد. ومتوسط الوقت الذي يستغرقه مختبر مراقبة الجودة لإجراء اختبارات على دفعة معينة من الأدوية هو ١٤ يوما. وعندما يتطلب الأمر اختبارات إضافية أو خاصة، قد تصل تلك الفترة إلى ٢١ يوما، وبعد ذلك مقبولا. وقد وزعت أدوية وإمدادات طبية قيمتها ١٤,٩ مليون دولار على المحافظات خلال تلك الفترة وتسلمتها بوجه عام المرافق المستخدمة النهائية في غضون ٢١ إلى ٢٨ يوما من تاريخ الإذن بتوزيعها.

٤٥ - ويحتفظ بالسجلات على جميع مستويات نظام التوزيع مما يتيح تعقب جميع الأدوية والإمدادات الطبية إلى حد وصولها إلى المستخدم النهائي. ورغم الاحتفاظ بسجلات موازية محوسبة ويدوية في المستودعات المركزية وبالمحافظات، فإنه يحتفظ بالسجلات في المستشفيات والمراكز الصحية بطريقة

يدوية فقط، وهي عادة في شكل دفاتر. وتخزن الإمدادات الواردة بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) عادة بصورة منفصلة عن بقية الإمدادات وتسجل في دفاتر منفصلة. وتختلف معايير التسجيل ومدى توفر القرطاسية لذلك من مرفق إلى آخر. وفي الحالات التي يطلب فيها مراقبو الأمم المتحدة إدخال تحسينات على عملية التسجيل لإتاحة التعرف بوضوح على الإمدادات الواردة بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) تستجيب المرافق المعنية على الفور عموما. وفي حالات نادرة، توزع الإمدادات على مرافق لا تستطيع استخدامها على نحو فعال. ويعود هذا جزئيا إلى أن عدم انتظام الإمدادات يحول دون وصول المعدات والمواد في نفس الوقت كما يعود جزئيا إلى عدم كفاية المعلومات عن حالة المعدات من حيث صلاحيتها للاستخدام أو معدلات الاستعمال بالنسبة لمواد معينة. ومن ناحية أخرى، اضطر بعض الأطباء، أمام استمرار النقص في الأدوية الأساسية، إلى استخدام أحدث ما ورد من مضادات الحيويات المتطورة الموجهة لمعالجة الحالات المزمنة. وتركز الأمم المتحدة الاهتمام على جميع هذه المسائل وتحث على عدم تخصيص إمدادات إلا إذا كان من الممكن خزنها واستخدامها على النحو المناسب.

٤٦ - واتضح أن النقص في وسائل النقل يشكل عائقا لم يكن متوقعا لكفاءة التوزيع شأنه في ذلك شأن استمرارية سلسلة تبريد الإمدادات التي تتطلب التحكم في درجة الحرارة وهي سلسلة غير متصلة بالقدر الكافي. والمستشفيات والمراكز الصحية لا تفتقر إلى مركبات صالحة للاستعمال فحسب ولكن أيضا إلى الأموال اللازمة لاستئجارها. وبسبب عدم كفاية وسائل النقل، لم تتمكن عدة مرافق من الحصول على إمدادات هي في أمس الحاجة إليها حتى بعد أسابيع من توفرها. ومن المؤسف أنه لم يتم حتى الآن إيجاد أي حل لهذه المشكلة الملحة. وقد كلف مراقبو وحدة المراقبة الجغرافية بمهمة جمع المعلومات عن حالة المرافق الصحية، بما في ذلك مرافق التخزين البارد. وقد أبلغت كيمادية مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في العراق أنه سيقدم طلبا، في إطار المرحلة الثانية من تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) للحصول على قطع غيار لتصليح وحدات التبريد في المستودعات والمستشفيات. علاوة على ذلك، فقد أضيفت في الطلبات الجديدة ٤٢ شاحنة تبريد.

الإنصاف

٤٧ - يخص مراقبو الأمم المتحدة جميع المسائل المتصلة بنزاهة إجراءات التسجيل وتطبيقها من قبل السلطات المركزية والمحلية باهتمام وثيق. وقد تمكن مراقبو الأمم المتحدة، من خلال تعاون حكومة العراق، من متابعة أية حالات خروج عن القاعدة في قائمة التسجيل. ويقوم برنامج الأغذية العالمي ووحدة المراقبة الجغرافية ووحدة المراقبة المتعددة التخصصات برصد عمليات التشرد الداخلي للسكان على نحو دقيق لضمان استمرار حصولهم جميعا على الاستحقاقات بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). ورغم أنه لم يثبت وقوع حالات مزعومة بالحرمان من الحصص التموينية، فقد طلب مراقبو الأمم المتحدة توضيحات من وزارة التجارة فيما يتعلق بعدة مسائل منها التكلفة الفعلية للتسجيل التي ذكر بعض الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أنها باهظة. وفي المحافظات الشمالية الثلاث، كفل برنامج الأغذية العالمي تعاون إدارات الأغذية المحلية في إزالة ٠٢٢ ٨٤ حالة من حالات إزدواجية التسجيل. وتم تسجيل الأسر الوافدة حديثا من كركوك، أو العائدين من جمهورية إيران الإسلامية، في أسرع وقت ممكن.

٤٨ - ويجري التحقق من مخصصات وزارة التجارة للمحافظات بإجراء عمليات معاينة أسبوعية على مستويات المخزون في المستودعات. ويذكر المقررون باستمرار أنه لا توجد على ما يبدو أية محافظة تلقت أقل مما تقرر لها من أية سلعة. وتؤكد المقابلات التي أجراها برنامج الأغذية العالمي ووحدة المراقبة الجغرافية أن المستفيدين يحصلون على حصص تموينية متطابقة من الأغذية. وفي الحالات التي سجلت فيها تأخيرات في عمليات التوزيع، وجدت بعض المناطق نفسها، مؤقتا، في وضع غير موات؛ ويعزو مراقبو الأمم المتحدة هذا إلى المصاعب المتعلقة بالسوقيات.

٤٩ - وفيما يتعلق بالأدوية والإمدادات الطبية، فإن معايير التوزيع العادل تختلف باختلاف نوع السلعة والمرفق المعني. وإثر مناقشات أجريت مع وزارة الصحة، تم الاتفاق على تطبيق نفس المعايير على العينات الطبية المجانية التي يتبرع بها الموردون. وفي الحالات التي تقدم فيها سلع ما مجانا، مع الإمدادات الموردة إلى القطاع الخاص، فإنها لا توزع إلا على مرافق الصحة العامة. وفي الحالات التي يجري فيها بيع الإمدادات الصحية الواردة بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) عن طريق صيدليات القطاع الخاص، فإن التوزيع العادل يتطلب تسعيرا موحدا وشفافا لا يكون مفرطا بالمقارنة بالرسوم التي تستخلصها صيدليات القطاع العام، ووصفات طبية سليمة وضمانات بألا يسيئ استخدام صيدليات القطاع الخاص بشكل مفرط إلى الذين لا يستطيعون شراء الأدوية التي يحتاجونها. وقد أبلغ مراقبو الأمم المتحدة بأنه رغم توفر الأدوية غير المشمولة تلك الواردة بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) في القطاع الخاص، فإن العديد من المرضى لا يقدرون على شرائها. وطلب إلى وزارة الصحة أن تؤكد أن الإمدادات ستوزع على صيدليات القطاع العام والقطاع الخاص بنسبة ١٠ إلى ١ وأنه عندما تكون المخزونات غير كافية لتزويد صيدليات كل من القطاعين، تكون الأولوية لمرافق الصحة العامة. وطلب أيضا إلى وزارة الصحة أن توضح هيكل تسعير المبيعات من الإمدادات الواردة بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). ويفيد مراقبو الأمم المتحدة بأن الأسعار معقولة. وحتى ٣١ آب/أغسطس كان لدى كيمادية مخزونات احتياطية قيمتها ٧٠٩ ٣٥٣ ١ دولار. ولا تزيد نسبة أي صنف واحد على ١٠ في المائة من إجمالي الوارد. ويؤذن بتوزيع المخزونات الاحتياطية عند وصول مخزونات جديدة.

٥٠ - ويؤكد مراقبو الأمم المتحدة أنه يجري الامتثال حتى الآن على ما يبدو، في مخصصات كيمادية ووزارة الصحة للمعايير المذكورة أعلاه. وبسبب مجموعة متنوعة من المشاكل التقنية ومعدل الموافقة على الطلبات من قبل لجنة مجلس الأمن، فإن السلع الطبية لا تصل إلى العراق بصورة منسقة أو متكاملة كما أن معظمها موجه للمستشفيات والمرافق المتخصصة وليس لمراكز الرعاية الصحية الأولية. لذلك فإن عملية التوزيع المراقبة على مستوى مرافق الرعاية الصحية الأولية كانت ضعيفة نسبيا. وقد جرى مؤخرا استلام عدد من الأدوية واقتصر توزيعها على صيدليات القطاع الخاص، وعيادات الصحة العامة وعيادات التأمين الصحي. وقد أكدت وزارة الصحة وكيمادية أن المخصصات تحددها اللجنة وتستند إلى حجم السكان الذي يخدمه كل مرفق.

الكفاية

٥١ - الغرض من الموارد المأذون بها بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) هو منع المزيد من تدهور الحالة وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للعراق. ومن أجل تقييم كفاية تلك الموارد، يتعين على الأمم المتحدة إجراء دراسات استقصائية في إطار القرار ووحدة المراقبة المتعددة التخصصات. وفي قطاع الأغذية، أذن العراق الآن بإجراء دراسة استقصائية عن التغذية تضطلع بها منظمة اليونيسيف. إلا أنه لم يأذن بعد لبرنامج الأغذية العالمي بإجراء دراسة استقصائية عن الأسر المعيشية لقياس مدى كفاية الحصص التموينية مما يعزى إلى بعض الشواغل إزاء نطاق تلك الدراسة. وفضلا عن ذلك، رفضت حكومة العراق الإذن بنشر البيانات المجمعة من ٣٧٥ ٦ أسرة معيشية في وسط العراق وجنوبه خلال مجموعة استقصاءات المؤشرات المتعددة التي أجريت في آب/أغسطس ١٩٩٦. وقد مكنت بيانات مجموعة استقصاءات المؤشرات المتعددة عن ١٧٥ ٢ أسرة معيشية في المحافظات الشمالية الثلاث الأمم المتحدة من التعرف بشكل أوضح على المناطق التي هي في أمس الحاجة إلى المدخلات الإنسانية. وكان أحد الأهداف المحددة للدراسة الاستقصائية التي أجريت على نطاق كامل البلد هو توفير بيانات خط الأساس التي يمكن اعتمادها في قياس مدى كفاية المدخلات المنصوص عليها في القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). ولذا فمن الأهمية يمكان نشر نتائج الدراسة الاستقصائية على وجه السرعة.

٥٢ - وقد أكدت الدراسة الاستقصائية عن الأغذية والتغذية التي أجراها برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة (٩ حزيران/يونيه - ٨ تموز/يوليه ١٩٩٧) بشكل عام التقييمات السابقة التي أجرتها اليونيسيف والتي تشير إلى أنه رغم تحسن الإمدادات الغذائية، فإن سوء تغذية الأطفال ما زالت خطيرة ومنتشرة، خاصة لدى الأطفال دون سن الخامسة. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن سلة الحصص التموينية المنصوص عليها في القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لم يبدأ توزيعها بالكامل في كافة أنحاء البلد إلا في آب/أغسطس ١٩٩٧. والهدف من الحصص التموينية هو توفير ٢٠٣٠ من السعرات الحرارية و ٤٧ غراما من البروتينات النباتية للفرد يوميا. وتمثل الحصص التموينية زيادة طفيفة في قيم الطاقة والبروتين والمغذيات مقارنة بالحصص التموينية الحكومية السابقة. وفي هذا الصدد، من الأساسي أن يستمر التوزيع الكامل للحصص التموينية وألا تضع التعطيلات المتكررة في التوزيع الأشخاص الأكثر اعتمادا على انتظام الإمدادات في وضع غير موات. وبالاستناد إلى برنامج الأغذية العالمي، فإن أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية قد سجلت انخفاضا كبيرا بعد وصول أول دفعة من السلع بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). فعلى سبيل المثال استقر سعر دقيق الحنطة في المحافظات الوسطى والجنوبية على نصف ما كان عليه قبل القرار ٩٨٦. وفي الشمال، سجل سعر دقيق الحنطة في السوق انخفاضا أكثر حدة من ذلك. وانخفضت أيضا أسعار سلع أخرى في سلة الأغذية ولكن انخفاضها لم يكن كبيرا؛ وأدى تزايد عدم القدرة على التنبؤ بعمليات التوزيع إلى تقلبات في الأسعار المحلية.

٥٣ - ورغم تزايد نسق ونطاق الكميات الواردة من الإمدادات الطبية، فإنه ما زال من السابق لأوانه إبداء رأي قاطع بشأن مدى تلبية هذه الإمدادات للاحتياجات الأساسية. ولا يمكن تطبيق المؤشرات القياسية لتحديد مدى الكفاية، مثل المرضية، إلى أن يجري توزيع كميات كافية في كافة أنحاء البلد. ومن الواضح

فيما يتعلق ببعض المواد أن الإمدادات كافية لعدة أشهر (أشرطة الأشعة السينية) أو في المستقبل القريب (كاشف درابكن) ولكن هذه ليست إلا حالات استثنائية وقد نفذت مستحضرات صيدلية أخرى على الفور تقريبا. وأبلغ الموظفون الطبيون العراقيون مراقبي الأمم المتحدة بأن الإمدادات الموزعة حتى الآن، في مرافقهم، غير كافية كما ونطاقا لتلبية الاحتياجات الأساسية. والجهل بمواعيد وصول الإمدادات يجعل من الصعب بالنسبة للمرافق ولموظفيها الطبيين أن يخططوا للاستخدام الرشيد أو العادل للموارد وأن ينفذوا خططهم.

٥٤ - وعدم وصول الإمدادات الموجهة لقطاعات المياه والإصحاح والزراعة والتعليم والكهرباء إلى المحافظات الوسطى والجنوبية يجعل أيضا من المستحيل إبداء الرأي بالاعتماد على المراقبة فقط فيما يتعلق بمدى كفاية تلك المدخلات. بيد أن وحدة المراقبة المتعددة التخصصات واليونيسيف يتوقعان، في قطاع المياه والإصحاح، تحسنا فوريا وإن كان محدودا في نوعية المياه نتيجة لتوزيع المواد الكيميائية لمعالجة المياه. ويتطلب إجراء تقييم أكثر تفصيلا للكفاية قياس نوعية المياه وعدد حالات الأمراض المنقولة بالمياه. وما زال إنتاج الأغذية محليا عنصرا هاما جدا في تعزيز أمن العراق الغذائي. وفي إطار المرحلة الأولى من تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) ينتظر أن يصل بعض المدخلات مثل البذور ومبيدات الحشرات ومبيدات الفطريات ومبيدات الأعشاب ومواسير الري، في الوقت المناسب لموسم الزرع الشتوي. ومع ذلك، وبالاستناد إلى وحدة المراقبة المتعددة التخصصات ووزارة الزراعة، فإن المعدات الزراعية مثل الجرارات، والحصادات الدراسات ومضخات الري المقرر شراؤها في إطار المرحلة الأولى ستفي بقرابة ٢٥ في المائة من الاحتياجات العاجلة.

رابعا - ملاحظات

٥٥ - أبرزت في تقاريري السابقة ما يتسم به تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) من تعقيد وهو قرار له هدف إنساني ولكنه ينطوي أيضا على أبعاد سياسية وتجارية. وإقرارا من مجلس الأمن باستمرار الأزمة الإنسانية في العراق، قبل توصيتي بتجديد البرنامج لفترة أخرى قدرها ١٨٠ يوما واتخذ القرار ١١١١ (١٩٩٧) في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧. ولئن كانت جميع إمدادات المرحلة الأولى من البرنامج لم تسلم، فإن الإيرادات الإضافية المتوفرة من بيع النفط المأذون به بموجب القرار ١١١١ (١٩٩٧) ستساعد على تلبية الاحتياجات الإنسانية القائمة في العراق بيد أنه من المتوقع أن يسفر قرار حكومة العراق بوقف بيع النفط ريثما تتم الموافقة على خطة التوزيع الجديد عن نقص كبير في الأموال حيث أنه لن يتسنى بلوغ الرقم المستهدف لمبيعات النفط وقدره بليون دولار في غضون فترة الـ ٩٠ يوما الأولى. وبالنظر إلى الآثار المناوئة التي يمكن أن يخلفها ذلك على البرنامج الإنساني وعلى قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بمسؤولياتها في مجال المراقبة والتنفيذ قد يود المجلس النظر في إنشاء آلية مناسبة لسد ذلك النقص. فإن تقرر تجديد البرنامج مرة أخرى، ينبغي للحكومة ولجميع الأطراف المعنية كفالة عدم حدوث حالات تأخير مماثلة.

٥٦ - وما زلت قلقا إزاء ما تنطوي عليه حالات تأخر وصول البضائع الإنسانية من أثر عكسي بالنسبة لمن وضع القرار بغرض مساعدتهم. وقد تسبب عدم التأكد من وصول الأغذية في صعوبات، لا سيما بالنسبة لذوي الموارد التكميلية الضئيلة. ويمكن أن يترتب على التأخر في تسليم المدخلات في القطاع

الزراعي آثار تنال من الأمن الغذائي للسكان وفي القطاع الصحي، لم يتمكن أفراد الهيئة الطبية من تخطيط استخدام المدخلات استخداما كفؤا ورشيدا. ومما يبعث على الأسف أن موظفي الأمم المتحدة في العراق يتعرضون للانتقاد من جراء حالات تأخر وصول الأغذية والأدوية، رغم أنهم ليسوا مسؤولين مطلقا عن ذلك. ومن ثم، فإنني أحث جميع الأطراف المنخرطة في تنفيذ القرار على تكريس جهد متجدد لكفالة الاضطلاع على وجه السرعة بتجهيز البضائع الإنسانية والموافقة عليها وتسليمها. وبغية التقليل إلى أدنى حد من الصعوبات التقنية التي اكتنفت تنفيذ خطة التوزيع الأولى، عملت الأمم المتحدة وحكومة العراق جنبا إلى جنب على كفالة إرساء الخطة الثانية على أسس سليمة. وإني أرحب، بوجه خاص، بقيام إدارة الشؤون الإنسانية في تعاون وثيق مع حكومة العراق بحوسبة القائمة الشاملة للبضائع الإنسانية ومن المتوقع أن ييسر ذلك عملية تقديم وتجهيز عقود البضائع الإنسانية التي ستعتمدها لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠).

٥٧ - والتقارير التي يقدمها بصفة منتظمة منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة والمشرفون على عمليات بيع النفط التابعون للأمم المتحدة والمفتشون المستقلون التابعون للأمم المتحدة (سايبولت وسجل اللويدز)، تؤكد استمرار تعاون حكومة العراق والسلطات المحلية في تنفيذ البرنامج. ومن الضروري أن يستمر هذا التعاون وأن يتمكن موظفو الأمم المتحدة من أداء مهامهم بدعم كامل من جميع الأطراف. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرض عن امتناني لمنسق الأمم المتحدة السابق للشؤون الإنسانية السيد استفان دي ميستورا لقيادته الفذة. كما أود أن أثني على العدد الكبير من موظفي الأمم المتحدة في العراق لتفانيهم والتزامها في تنفيذ البرنامج في ظل ظروف صعبة. وفي هذا الصدد، من المهم أن تواصل الحكومة تسهيل أعمالهم وأن تبادر إلى حل مسألة إقامتهم الخاصة كما أن متطوعي الأمم المتحدة الذين يعملون حاليا في العراق يقدمون للبرنامج دعما ممتازا فعالا من حيث التكلفة. ومن الواجب تشجيع نشر عدد إضافي من متطوعي الأمم المتحدة على نحو ما طلبت وكالات الأمم المتحدة. وأملي أن تنظر الحكومة سريعا في هذا الأمر بعين الاعتبار.

٥٨ - وفي تقريري المقدم إلى المجلس في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧، أعربت عن الأمل في تضمين خطة التوزيع الثانية احتياجات الفئات الضعيفة التي حددتها وكالات الأمم المتحدة. وبعد مشاورات مكثفة علمت من وزير الخارجية أنه بالنظر إلى عدم اعتماد موارد إضافية بموجب القرار ١١١١ (١٩٩٧)، فإن احتياجات الفئات الضعيفة ستلبى من خارج إطار القرار. ويسعدني الإفادة بأن الأمم المتحدة كانت مبدعة في إعداد خطة المحافظات الشمالية الثلاث، وأنها تمكنت من زيادة الموارد بالنسبة لبعض القطاعات الرئيسية من خلال إعادة تخصيص الاعتمادات في حدود المبلغ الإجمالي المتوفر. ولدى اعتماد خطة التوزيع الجديدة، أبلغت الحكومة بأن الأمم المتحدة تقبل تأكيداتها كالتزام بأن الموارد الإضافية اللازمة ستتوفر لدى الفئات الضعيفة في وسط العراق وجنوبه. كما أبلغت الحكومة بأن الأمم المتحدة ستواصل مراقبة حالة تلك الفئات في إطار مسؤولياتي المنبثقة عن القرارين ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧)، والمتعلقة بالبت في والإبلاغ عن مدى كفاية الموارد لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي. وإنني أتطلع إلى التعاون الكامل من جانب حكومة العراق في هذا المجال، وسوف أبقي المجلس على علم بما يستجد من تطورات.

كميات السلع الغذائية التي وصلت إلى العراق ومقدار توزيعها وأرصدة المخزون حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٧ على مستوى المحافظات وموازين الحصص التموينية المطبقة

السلعة الأساسية	مجموع الكميات الواصلة	الكمية الموزعة	رصيد المخزون المتاح	موازين الحصص التموينية		موازين الحصص التموينية المطبقة			
				حكومة العراق	القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)	حزيران/ يونيه	تموز/ يوليه	آب/ أغسطس	أيلول/ سبتمبر[أ]
	(بالأطنان)			(بالكيلوغرامات)					
السمن النباتي	٨٨ ٩٤٣	٨٧ ٤٧١	١ ٤٧٢	٠,٧٥	١,٠٠	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦
غذاء الرضع	٦ ١٣٧	٢ ٨١٣	٣ ٣٢٤	١,٨٠	٢,٧٠	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦
البقول	١٠٧ ٥٤٠	٧١ ٧٤١	٣٥ ٧٩٩	-	١,٠٠	٩٨٦	٩٨٦[ب]	٩٨٦	٩٨٦
الأرز	١٨٢ ٦٢٢	١٥٥ ٩٤٢	٢٦ ٦٨٠	١,٢٥	٢,٥٠	حكومة العراق	٩٨٦[ج]	٩٨٦	٩٨٦
الملح	١٠ ٤٠٧	١٠ ٠٣٢	٣٧٥	-	٠,١٥	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦
السكر	١٠٣ ٦٦٥	٨٨ ٧٦٩	١٤ ٨٦٩	٠,٥٠	٢,٠٠	حكومة العراق	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦
الشاي	٧ ٢٥٢	٦ ٥٨٨	٦٣٤	٠,١٠	٠,١٥	حكومة العراق	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦
حبوب القمح	١ ٠٩٩ ٢٤١	١ ٠٤٧ ١٧١	٥٢ ٠٦٩	٧,٥٠	٩,٠٠	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦
صابون الحمام	٢٥ ٤٩٦	٢٢ ٠٨٥	٣ ٤١١	٠,١٥	٠,٢٥	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦
مواد التنظيف	٢٨ ٥٠٥	٢٣ ٧٦٦	٤ ٧٣٩	٠,٢٥	٠,٣٥	حكومة العراق	٩٨٦	٩٨٦	٩٨٦
المجموع	١ ٦٥٩ ٨٠٨	١ ٥١٦ ٣٧٨	١٤٣ ١٠٢						

(أ) أستخلصت موازين الحصص لشهر أيلول/سبتمبر على أساس كميات السلع الأساسية المتاحة وتلك المتوقع وصولها.

(ب) كان مستوى الحصص التموينية من البقول عن شهر تموز/يوليه ٠,٥٠ كيلوغرام بدلا من كيلوغرام واحد.

(ج) كان مستوى الحصص التموينية من الأرز عن شهر تموز/يوليه كيلوغرامين بدلا من ٢,٥ كيلوغرام.

المرفق الثاني

القيمة الإجمالية للسلع الطبية التي وردت إلى العراق
حسب الفئة الطبية

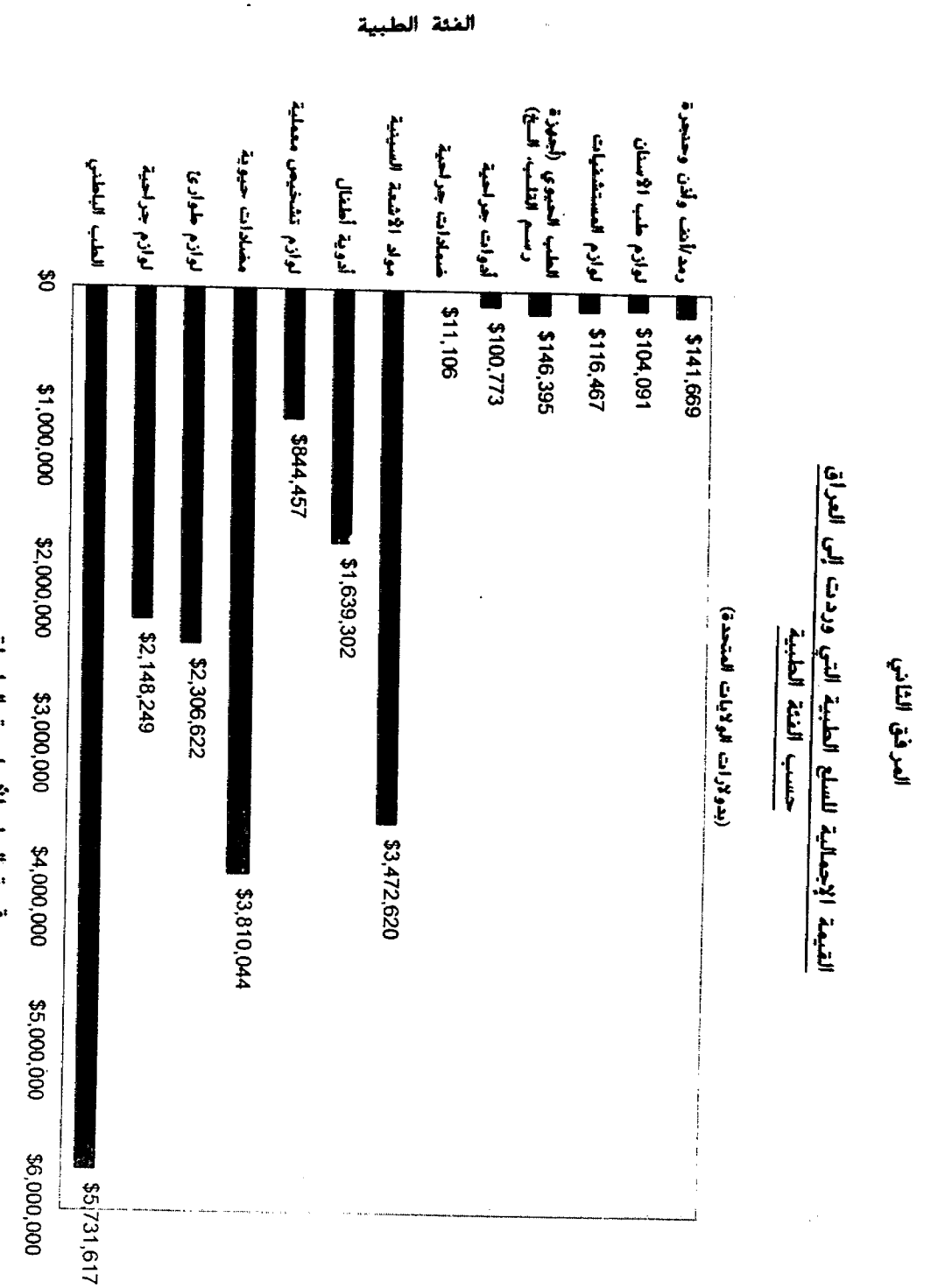

المرفق الثالث

موجز طلبات الأمم المتحدة المتعلقة بالمحافظات الشمالية الثلاث

الواردة والموافق عليها حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٧

القطاع	المبلغ المخصص (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	الطلبات الواردة		الطلبات الموافق عليها		سداد تكلفة المشتريات المشتركة بدولارات الولايات المتحدة)	رصيد القطاع (بدولارات الولايات المتحدة)
		الرقم	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)	الرقم	القيمة (بدولارات الولايات المتحدة)		
الزراعة	٢٠,١٥	٥	١٩ ٣٠٣ ٦٣٨	٥	١٩ ٣٠٣ ٦٣٨	-	٨٤٦ ٣٦٢
التعليم	١٥,١٥	٢٦	١٢ ٤٧١ ٩٥٦	٢٦	١٢ ٤٧١ ٩٥٦	-	٢ ٦٧٨ ٠٤٤
الأغذية	١٢٢,٥٣	٧	٣ ٥٥٧ ٠٦٨	٧	٣ ٥٥٧ ٠٦٨	٥٥ ٤٠٦ ٢٥٨	٤٩ ٠٢٧ ٥٧٣
الطاقة	٢٣,٢٧	٥٧	١٨ ٥٢٣ ٧٩٩	٤٣	١٨ ٤٦٥ ٥٩٧	-	٤ ٧٤٦ ٢٠١
القطاع الطبي	٢٨,٨٠	-	-	-	-	-	٢٨ ٨٠٠ ٠٠٠
المياه/الإصحاح	٢٠,٢٠	٣١	١٨ ٤٨١ ٥٣٧	٣١	١٨ ٤٨١ ٥٣٧	-	١ ٧١٨ ٤٦٣
الصحة	١٠,١٠	١٢٩	٩ ٩٩٨ ٨٠٧	١٢٩	٩ ٩٩٨ ٨٠٧	-	١٠١ ١٩٣
مسح الأوبئة	٠,٣٠	-	-	-	-	-	٣٠٠ ٠٠٠
إزالة الألغام	٢,٥٠	٣	٨٣١ ٤٦٩	٣	٨٣١ ٤٦٩	-	١ ٦٦٨ ٥٣١
إعادة التوطين	١٢,٠٠	١	٦ ٧٥٣ ٠٩٣	١	٦ ٧٥٣ ٠٩٣	-	٥ ٢٤٦ ٩٠٧
التغذية	٥,٠٠	٩	٤ ٨٢٠ ٩٣٠	٩	٤ ٨٢٠ ٩٣٠	-	١٧٩ ٠٧٠
المجاميع	٢٦٠,٠٠	٢٦٨	٩٤ ٧٤٢ ٢٩٦	٢٥٤	٩٤ ٦٨٤ ٠٩٤	٥٥ ٤٠٦ ٢٥٨	١٥٠ ٧١٨ ٦٠٦

المرفق الرابع

عملية مراقبة السلع الغذائية والطبية التي اضطلعت بها الأمم المتحدة

المحافظات	قطاع الأغذية			القطاع الطبي			مجموع عمليات المراقبة		
	وحدة المراقبة الجغرافية	برنامج الأغذية العالمي	المجموع	وحدة المراقبة الجغرافية	منظمة الصحة العالمية	المجموع	وحدة المراقبة الجغرافية	برنامج الأغذية العالمي	المجموع
المحافظات الوسطى والجنوبية									
الأنبار	٨٥٢	١٩٤	١ ٠٤٦	٧٢	٢١	٩٣	٩٢٤	٢١٥	١ ١٣٩
بابل	١ ٤٣٩	٩٩	١ ٥٣٨	٧٧	١٥	٩٢	١ ٥٧٠	١١٤	١ ٦٣٠
بغداد	١ ٩٥١	٤١٧	٢ ٣٦٨	١٦٤	١٠٧	٢٧١	٢ ١١٥	٥٢٤	٢ ٦٣٩
البصرة	٨٩٧	١٠٨	١ ٠٠٥	٥٢	٢٦	٧٨	٩٤٩	١٣٤	١ ٠٨٣
ذي قار	٧١٩	١٧٨	٨٩٧	٥٧	٨	٦٥	٧٧٦	١٨٦	٩٦٢
ديالي	٧٨٣	١٤٧	٩٣٠	٦٨	٢١	٨٩	٨٥١	١٦٨	١ ٠١٩
كربلاء	٧١٢	٢٦٩	٩٨١	٥٥	١٦	٧١	٧٦٧	٢٨٥	١ ٠٥٢
ميسان	٧٨٢	١٤٧	٩٢٩	٦٤	١٢	٧٦	٨٤٦	١٥٩	١ ٠٠٥
المثنى	٥٦٢	١٥٦	٧١٨	٨١	١٢	٩٣	٦٤٣	١٦٨	٨١١
النجف	٦٨٥	١٢٩	٨١٤	٦١	١٢	٧٣	٧٤٦	١٤١	٨٨٧
نينوي	٥٩٨	١٠٢	٧٠٠	٤٦	١٤	٦٠	٦٤٤	١١٦	٧٦٠
القادسية	١ ١٢٩	١٤٧	١ ٢٧٦	٥٩	٣٢	٩١	١ ١٨٨	١٧٩	١ ٣٦٧
صلاح الدين	١ ٣٢٨	٦٣	١ ٣٩١	٤٤	١٦	٦٠	١ ٣٧٢	٧٩	١ ٤٥١
التأميم	٧٦٦	١٠٤	٨٧٠	٤٧	١٠	٥٧	٨١٣	١١٤	٩٢٧
واسط	١ ٢٠٦	١٢٦	١ ٣٣٢	٤٩	٥٢	١٠١	١ ٢٥٥	١٧٨	١ ٤٣٣
المجموع الفرعي	١٤ ٤٦٣	٢ ٣٨٦	١٦ ٧٩٥	٩٩٦	٣٧٤	١ ٣٧٠	١٥ ٤٠٥	٢ ٧٦٠	١٨ ١٦٥
المحافظات الشمالية									
دهوك	٢٥	٥٠	٧٥	صفر	٢١	٢١	٢٥	٧١	٩٦
أربيل	١٨	١٨	٣٦	صفر	٢٧	٢٧	١٨	٤٥	٦٣
السليمانية	٧	٤٨	٥٥	صفر	١٥	١٥	٧	٦٣	٧٠
المجموع الفرعي	٥٠	١١٦	١٦٦	صفر	٦٣	٦٣	٥٠	١٧٩	٢٢٩
المجموع الكلي	١٤ ٤٥٩	٢ ٥٠٢	١٦ ٩٦١	٩٩٦	٤٣٧	١ ٤٣٣	١٥ ٤٥٥	٢ ٩٣٩	١٨ ٣٩٤